م.ت.ف. فان اسرائيل «لن تستطيع ان توافق على تسوية مع الفلسطينيين يكون لهم فيها الحق بالاحتفاظ بجيش في الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**، ١/١/١٩٨٩). علاوة على ذلك، ان اقامة دولة فلسطينية يعني انسحاب اسرائيل الى حدود الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وفي حالة عدم تخلّي م.ت.ف. عن ميثاقها وأهدافها المرحلية، فان وضعاً كهذا «سوف يعيدنا... الى ظروف معسكر اوشفيتس، بالطريقة ذاتها التي وصفها أبا ايبن، في وقت من الأوقات، بأنها حدود ضيّقة وحسّاسة» (عوديد يانون، **هآرتس**، ٢٩/١٢/١٩٨٨).

ومهما يكن الامر، يبقى السؤال المطروح على جدول أعمال الحكومة الاسرائيلية الجديدة، هو هل تستطيع هذه الحكومة المحافظة على سياسة «الوضع القائم» كما هو عليه الحال الآن ؟

الحقيقة التي يعرفها الاسرائيليون أكثر من غيرهم، هي ان ارتباطهم بالعالم الغربي، وفي المقدم منه الولايات المتحدة الاميركية، هو ارتباط عضوي ويدخل في صلب الاستراتيجية الاسرائيلية. فكيف تستطيع اسرائيل الوقوف في مواجهة رغبة المجتمع الدولي في احلال السلام لشعوب الشرق الاوسط، الامر الذي قد يعرضها، في حالة التصلب، الى ضغوط اقتصادية وسياسية كبيرة ؟ فالدول المستقلة اقتصادياً تستطيع الصمود في وجه الضغوط، حفاظاً على مكاسبها الاقليمية، والعسكرية؛ لكن ما هو مصير دولة يتوقف مستقبلها على ارتباطها بالأسواق الغربية، وعلى المساعدة الخارجية الاميركية التي وصلت الى أكثر من اربعين مليار دولار، منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن ؟ أي بمعنى، انه بدون استقلال اقتصادي «لا يوجد خيار في البقاء على الخطوط الحالية». وفي المقابل، فان الثمن سيكون غالياً جداً. وعلى حدود العام ١٩٦٧، لا يوجد سلام مضمون، أو استقرار نسبي على الحدود، كما هو الحال اليوم، ويمكن «للاقتصاد الحرّ ان يسهّل علينا الازمة. ولكن القليلين في بلادنا يقبلون بذلك، لأن ثمن أي تغيير اقتصادي شامل بهذه الدرجة مرتفع هو الآخر. واليوم، حيث ينهار مجتمعنا اقتصادياً، والاقتصاد كله يتأرجح، فان هذه الفرصة قد تكون الوحيدة. ولكن الى أن نقبلها، فمن المحتمل ان نكون قد وصلنا الى حدود العام ١٩٦٧» (**المصدر نفسه**).

وللخروج من هذا المأزق، اقترح بعضهم ان يضع قادة اسرائيل سياسة براغماتية لتسوية شاملة بين اسرائيل وجيرانها العرب، وعدم تقليص خطة السلام الاسرائيلية المتوقعة على موضوع الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ويجب ان تتضمّن الخطة الاسرائيلية «هبة» مناسبة لبعض المطالب الشرعية للدول العربية (خاصة في مسألة مرتفعات الجولان)، حيث يمكن ان تحصل اسرائيل، مقابل ذلك، على «مكافأة عربية ازاء خطوتها الكريمة بالتنازل، باسم التفاهم العربي العام على مناطق معيّنة في [الضفة الفلسطينية]، الحيوية لأمن اسرائيل» (افيدان، **مصدر سبق ذكره**، ١/١/١٩٨٩).

والامر الذي لم يدركه الاسرائيليون، بعد، هو ان التحوّل الايجابي في العواصم الاوروبية تجاه م.ت.ف. يزداد باطراد. وهو لن يبقى في الاطار الاعلامي، كما يتوهّم بعضهم، بل انه مسار سياسي؛ وان حكومة اسرائيلية، حتى لو كان الليكود هو صاحب القرار الحاسم فيها، سوف «تضطر الى الاستنتاج انه بدون م.ت.ف. لا توجد نهاية للانتفاضة، وليست هناك تسوية سياسية» (فولص، **هآرتس**، ٣٠/١٢/١٩٨٨).

اسرائيل والادارة الاميركية الجديدة

في العشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، تسلّمت الادارة الاميركية الجديدة، برئاسة جورج بوش، مسؤولية الحكم في الولايات المتحدة. فما هي السياسات المرتقبة للادارة الجديدة، تجاه الشرق الاوسط، وفي المقدم منها الصراع الاسرائيلي - الفلسطيني ؟

اذا ما اعتبرنا ان التصريحات الاميركية المؤيدة لاسرائيل هي تقليد اميركي متوارث غداة تسلّم كل ادارة جديدة مسؤولياتها، فالى أي مدى ستكون أزمة الصراع الشرق أوسطي موضع اهتمام الادارة الجديدة، في ظل المتغيرات الكثيرة التي رافقت تسلّم الادارة هذه لمسؤولياتها، وأهمها، بدون شك، بدء الحوار الاميركي - الفلسطيني، والانتفاضة الفلسطينية المتواصلة، وتشكيل حكومة ائتلافية في اسرائيل ؟

في الظروف القائمة، لا يتوقع معظم الاسرائيليين ان يكون الشرق الاوسط على رأس